



وجهة نظر

أحمد غراب

Ghurab77@gmail.com

اللهم اكْرِنْ ثوراتنا

معجب بأوكرانيا من زمان فهي بلد الجمال ونساؤها من أجمل نساء العالم، ذلك فقط بصراحة ما كنت احتفظ به في ذاكرتي عن اوكرانيا .

أتذكر أن أحد الأصدقاء شاهد صورة لكثيبيبة من النساء تتبع الجيش الأوكراني فاندش من شدة جمالهن وعلق قائلاً: "لماذا لا تأتي أوكرانيا لاحتلالنا؟"

خلال بضعة أيام قفزت اوكرانيا الى صدارة نشراتنا ومنشوراتنا وتعليقاتنا في مواقع التواصل الاجتماعي واستغرق الكثير من الشباب العربي امام اخبار وصور الثورة الأوكرانية وتطوراتها وتداولوا صوراً للمسؤولين فاسدين حدهم في الجمارك تم تعليقه في عمود كهرباء وتكتيفه ووضعوا عليه لافتة (هذا المسؤول فاسد) أو (لص).

رأيت أحدهم يتحدث عما حدث في اوكرانيا باعتبارها امتداداً لثورات الربيع العربي ففرقت أنه خزن بقات أصلي وسألته عن اسم المقوت الذي اشترى منه القات هل هو مبشميوف أو قطلبيوف؟!

ولاحظوا من ذكاء أوروبا أنها ساعدت الشعب الأوكراني على الحسم على عكس ما يحدث في دولنا العربية، ولكم في سوريا مثال مرت ثلاثة أعوام وأكثر من مائة ألف قتيل وملايين النازحين والمشردين وبلد مدمر ومنتته تماماً.

نحن العرب بطبعنا مشجعون أكثر منا لابعين وخيالبيين أكثر منا واقعيين ومقلدين أكثر منا مخترعين ولأننا أمة متفرجة ومقلدة من الدرجة الأولى سواء في عالم الرياضة أو حتى السياسة فنحن مغرمون بمشاهدة اللعب النظيف لا قول ممارسته ولكم أن تشاهدوا حالة الانهيار بالثورة الأوكرانية مع أننا والحمد لله شابعين ثورات إلا أن ثوراتهم غير ثوراتنا . فسرقة الوعي فضلاً عن تأثير التقارب مع أوروبا في نضوج الفكر المدني والديمقراطي فالثورات بالنسبة لهم علم واردة وتمحيص ومحاسبة، وأهداف واضحة لا انقسام عندهم ولا محاصصة ولا شل منه ناوله وشقا الشعب من بأوله ولا عاكد حبيبي اركن ولا أحزاب متطاحنة ولا جماعات مسلحة ولا شيء من الذي يحدث في بلادنا العربية .

الأهم من ذلك أن تركيبة كل دولة عربية والاختلافات بين جماعاتها أو مذهبها أو طوائفها وتداخل المصالح الخارجية والاقليمية في المنطقة كل ذلك يساهم في خلق دوامة لا تتهاد من الصراعات والتمزقات الكفيلة بتحويل أي حلم الى كابوس مرير .

الذكو والله وعطرو وقلوبكم بالصلاة على النبي اللهم ارحم ابي واسكنه فسيح جناتك وجميع اموات المسلمين



تسييس الحياة .. إفشال لها!!

وأخيراً أود التأكيد على أن ما يحصل من فشل ذريع وخفاقات في أداء مهام الدولة والحكومة أمر طبيعي وطبيعي للغاية باعتباره نتيجة حتمية للتعامل مع الوظيفة بهذه الطريقة وهذا التفكير المحدود والمقتصر على مصلحة الحزب أو التوجه على حساب المصلحة العامة ومصلحة الشعب الذي حلم ويحلم بالأفضل وبالتجاوز والوطن من مغيات الأزمات وتجاوز مراحل العثرات وحفر الفساد الفتنة التي أصبحت تعمق من جثومها على أنفاسه وبيات من الضروري أن تطرح وتناقش فكرة التنازع السياسي بعيداً عن الوظيفة العامة وخدمة المواطن ما لم فإن القوى السياسية ما تزال تصر على حضر معافدها وفتح بوابات الجحيم على تواجدها في حياتنا إن لم يكن اليوم فغداً أو بعد غد فقد بات ذلك أقرب مما يتصور في حال استمر الوضع والحال على ما هما الآن.

المصلحة العامة للوطن والمواطنين ولا يمر يوم من أيام حياتنا دون أن نتكشّف هذه الحقيقة المرة حتى ان المواطن الغلبان لم يعد يصاب بالصددمات جراء ما يحدث هنا أو هناك من الصدمات والصراعات التي تشعلها هذه القوى داخل وخارج مؤسسات الدولة.. ولكن برأيي فإن في ذلك حسنة وإن كانت واحدة وحيدة فهي كافية ومجزية وهي انكشاف هذه القوى السياسية على حقيقتها أمام المواطن. تلك الحقيقة المرة التي تؤكد على أنها إنما تلجج لتعزيب أماكنها وممارستها داخل كيان الدولة ومؤسساتها أكثر من كونها تهدف إلى مصلحة عامة أو تراعي نتيجة واحدة ترتب على تصرفاتها الاستحوازية والإقصائية على اعتبارات حزبية وبحثة ومحاولة تسييس الحياة العامة وإدخالها تلك المعتركات!!

خدمات الوظيفة الرسمية، أي التعهد في حق الوطن بادئ ذي بدء ثم في حق المواطن الذي من الطبيعي أن تسعى الوظيفة اليوم لتوفير أقصى المستويات من الخدمة التي يحتاج إليها أو تتطلبها حياته اليومية ومن هنا يتعارض ما تطلعه القوى السياسية من ادعاءات وما تزعمه من مثاليات تؤكد على أنها في خدمة الصالح العام وبين ما تنتهجه من سلوك يؤكد على أنها في مقدمة من يحاولون عرقلة حياة البشر ومصادرة حقوقهم كمواطنين وجددت الدولة بمؤسساتها وإداراتها ووظائفها لخدمتهم ورفع مستوى حياتهم قدر المتوفر والمستطاع!!

عموماً تثبت القوى السياسية وهذا الأسلوب في التعامل مع الوظيفة بدون أدنى شك لن يكون له من نتيجة أو نتائج عدا التزدي في الأداء والتعقيد في خدمة المستفيدين من

تتعامل القوى السياسية مع الوظيفة الرسمية وكأنها مركز انتخابي أو مقعد في مجلس شعب أو نواب لذا تتسابق إليها بطريقة ملفتة للنظر أقل ما يجوز في حقها من وصف أنها بشعة أو جشعة ويجري ذلك في سياق حصري يرتبط فقط بما تحقّقه أو يمكن أن يحققه هذا الطرف أو ذاك الحزب بعيداً كل البعد عن الحسابات العقلية والمنطقية ومجرداً تماماً من دراسة وتوقع ما يترتب على ذلك من نتائج مؤثرة بشكل كبير على من يشغلون أو يفارقون تلك المقاعد الوظيفية بل والأدهى من ذلك دون دراسة الجدوى وعدم الجدوى والتخصص والاستحقاق ومستوى الأداء الوظيفي..

وهذا الأسلوب في التعامل مع الوظيفة بدون أدنى شك لن يكون له من نتيجة أو نتائج عدا التزدي في الأداء والتعقيد في خدمة المستفيدين من



عبدالله علي النويرة

Alnwoirah3@gmail.com

الوطن فوق الجميع

عدم الاهتمام بما يجري في الوطن مترافقا مع الاحباط الذي يحاول البعض تضخيمه وجعله نوعا من أنواع التعود الذي يصيب الناس في مقتل كونهم يصحون غير مرتبطين بهوم الوطن من خلال تقزيم الهم الوطني وتحويله الى هم بأشخاص أو تجمعات تحاول ان تشدح هم منتسبها لتكون هي بديلا عن الوطن في مخيلة الناس وتقديم نفسها وكأنها هي والوطن وجهان لعملة واحدة وبالتالي يقل الاهتمام بالوطن من خلال نقل الولاة من ولاء وطني إلى ولاء لأحزاب أو أحزاب باعتبارهم هم من يجسدون الوطن .

إن على هؤلاء الناس أن يدركوا انه في اللحظة التي يفقد فيها الوطن هالته المقدسة فإن كل الولاة الأخرى سوف تستقل جميع المصالح بدون استثناء . نحن نعيش في مرحلة يحاول البعض أن يخلط الأوراق فيها ويتسبب في جعل الأمور تبدو مقنونة من خلال إيجاد فجوة بين الوطن والمواطن والمصل على تنفبت الذاكرة الجمعية التي تصب في اتجاه واحد هو حب الوطن والتفاني في خدمته والذود عنه، هذه الفئة تحاول تفكيك هذه الذاكرة الجمعية وتشتيبها وإيجاد نوع من التراخي وعدم الاكتراث وإدخال الإحباط إلى نفوس حتى تتبذل الأساسيين لديهم وبالتالي يصح

يبداوا أننا نعيش في فترة تمتاز بالضبابية في كل شيء حتى في فهمنا ومعرفتنا وحرصنا على اشيء يفترض انها تحصيل حاصل ومن الثوابت التي لا يجب ان يكون هناك جدال حولها ومن ذلك كيفية التعامل مع الوطن الذي هو ملك للجميع ويفترض انه فوق الجميع ولكن يبدو ان هناك مفاهيم قد تغيرت لدى البعض وأصبح يعتبر نفسه فوق كل شيء واهم من كل شيء وهذا الأمر يظهر للعيان من خلال ما نشاهده ونلمسه من تصرفات تصدر عن هذه الفئة أو تلك والتي تدل على ان هناك تغيرا في الاولويات وتبدل في النظرة إلى المصلحة العليا للوطن وانه قد أصبح لدى البعض اولويات أخرى مختلفة عن ما تعارف الناس عليه من ان مصلحة الوطن مقدمة على جميع المصالح بدون استثناء .

نحن نعيش في مرحلة يحاول البعض أن يخلط الأوراق فيها ويتسبب في جعل الأمور تبدو مقنونة من خلال إيجاد فجوة بين الوطن والمواطن والمصل على تنفبت الذاكرة الجمعية التي تصب في اتجاه واحد هو حب الوطن والتفاني في خدمته والذود عنه، هذه الفئة تحاول تفكيك هذه الذاكرة الجمعية وتشتيبها وإيجاد نوع من التراخي وعدم الاكتراث وإدخال الإحباط إلى نفوس حتى تتبذل الأساسيين لديهم وبالتالي يصح



عمر كويران

رسالة مفتوحة إلى العالم

أقلصة البلاد وحددت معايير الطريقة الموصلة إلى النهاية.. وكتشف للعالم حاجة مطالها للبدء بتنفيذ الأولويات .. ووضعت تحت السقف خطوط عريضة للتعريف بما يجب إتباعه من خطوات في عمق الهدف المطلوب التقيد به لإنجازه.. حرمة كبيرة من مطالب اليمن بحاجة إلى توفيرها من لهم فسحة الاهتمام بهذا البلد في صلب المصالح المشتركة التي على أولئك اعتماد وقوفهم مع اليمن لتحقيق هذه المصالح.. وربما الأقوياء في الميدان من دول القدرة ترغب فعلا مقعد الأمان والأطمئنان في هذا البلد لإسعاد مصالحها وأمن وجودها على مدار الزمن باستدامة علاقة متينة تتطور من خلالها ما تتمناه في المستقبل وكما يقول المثل "يا يخت من نفع واستنفع" فالدنيا منافع بين سكانها.. وإن وجد في النفس البشرية ما يناقض هذا المعقل في نظر من له خلفيات أخرى بباطن النفوس.. فاليمينيون في رحيم موضعهم أفراد وجماعات لا يحملون حقداً أو حسداً أو عداً لأحد فنفسهم طيبة بليين مفاهيمها لتفسير المقصد لسيرير التعامل مع الآخرين بشتى معارفهم وعقائدهم ومقاعدهم مكانتهم في الحياة. عامان نسجل في الرسالة معنويات اليمينيين بروحانية عالية لمنظور تفألهم للزمن القادم من دون شكوك أو تشكيك أو عناد يفدهم للخوف من خط المسار.. أبداً رسالتهم واضحة وضوح الشمس وهذا ما جعل اليمن عبر الوقت الذي فات نورا ساطعا أضاء كل خطوة سارت على نهج تميزت معاملها بالإيضاح من دون قيد أو شرط... فهنتيا لليمن كل رقم مؤرخ باعز الذكريات.

لم يكن 21 فبراير 2014م مجرد يوم في رحل شهر لقياس سعة بل رسالة مفتوحة إلى العالم تعلمهم أن اليمن تسير وفق خط مباشر إلى حيث يريد الشعب الوصول إلى مسكن حياته الآمنة.. ولا يوجد ما تخفيه اليمن من خلفيات في مجمل ربيعهما العربي منذ أن ساققت المرحلة متجهها نحو التغيير لتبين للأمم بعموم محط وجودها على الخارطة صحة معطياتها في شكل رؤية معتمدة صاغها شباب المساحات حين بدأ مساره في 11 فبراير 2011م، ولعل هذا الرقم فتح كل الأبواب أمام خيارات الشعب لتحديد مرطبه من الربيع فكان اليمينيون بحكمة تعاملهم أسقوا رباعية معطهم بما يكفل لهم النجاح للعبور بأمان.. فكانت المبادرة الخليجية ترسم توجهها لفعل مواز يرضي به الجميع بعداد موقعهم في الإطار السياسي.. حتى وإن حدث ما يعيق المسيرة إلا أن الأحداث غير تلك التي حدثت في ربيع دول أخرى في الخارطة العربية.

11 فبراير 2014م محل اهتمام لكل من استوعب رحلة الربيع اليمني بصياغة شياوية مخلصه للوطن.. بمقدار ما هو في مصفوفة الأحزاب السياسية بمختلف ألوانها وبنطقية العقل المسكون بفكر خاصية الجهات المعنية لخطوات المسار.. ويعترف اليمينيون أن هناك أخطاءً، واكبت الاتجاه.. إلا أن وضعها كجانب مهم غير متوافق وصلته الربيع اليمني بها كونها تعد من الممارسات الطبيعية في ظل حراك الشعب لطلب مبتغاه.. وليست هناك أشكال تثير الخوف أو الهلع في صوف هذه الحركة.. بصرف النظر عن دعمها بسقيا أفعاله حيث أنجز الحوار الوطن مهامه ورسمت الدولة

محلية واسعة الصلاحيات ومع ذلك فشلت كل التجارب نتيجة لموروثات الماضي والمحسوبية القرار والتنفيذ أيضا كما سيساهم بدولة مدنية حديثة انتظرناها طويلا وأصبحت اليوم قاب قوسين أو أدنى كما أصبحت الظروف مهيأة لإعادة بناء الوطن وتحقيق الدولة المدنية المنشودة ففي ظل تنفيذ المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية إقرار الحوار الوطني الشامل مخرجات أساسية لإعادة البناء من جديد ومن هذه المخرجات اعتماد نظام الأقاليم كحل وسط للخروج بالوطن من أزمامته والحفاظ على وحدته الوطنية وكيانه السياسي هذا النظام سيساهم في إعادة صياغة الإخاء الأيدي لليمينييين في إطار دولة اتحادية قوية شامخة شموخ جبال عيبان وشمسان متلازمة ومتكاملة تكامل الروابط الاجتماعية والهوية السياسية والثقافية ليشعب حضاري عريق ظل موحدا عبر التاريخ سواء في إطار دولة واحدة أو حتى في ظل دوليات متعددة عرفها اليمينيون قديما وحتى نظام الأقاليم الجديد سييني اليمينيون دولة مدنية حديثة ودولة اتحادية قوية .

أحمد الكاف

نظام الأقاليم والدولة الاتحادية القوية

مما لا شك فيه أن نظام الأقاليم سيساهم في تجفيف منابع الفساد ويوجد من المركزية مركزية القرار والتنفيذ أيضا كما سيساهم في تحقيق المشاركة الشعبية الفاعلة في تنفيذ خطط ومشاريع السلطة المحلية وعدالة التوزيع والمواطنة المتساوية والتنافس في تكافؤ الفرص في توظيف الحكومات والإبداعية والتي ستخضع لمبدأ الكفاءة لا المحاصصة والمحسوبية وتقديم أفضل الخدمات ومن خلال الاستفادة من الموارد المحلية والسيادية واستغلالها الاستغلال الأمثل ولعل هناك شواهد عديدة لنجاح تجربة الأقاليم في معظم البلدان النامية والأقل نمواً.

وبلادنا جزء من منظومة الدول والأقل نمواً حاولت جاهدة لتحقيق تنمية شاملة بيد أنها فشلت بعد عدة محاولات لتصبح نظام الحكم بدءاً من نظام الحزب الواحد وصولاً إلى المشاركة السياسية والاجتماعية في مسار الحكم وحتى نظام المجلس الرئاسي بل والنظام الحزبي والتعددي مع إقرار نظام السلطة المحلية والتي بدأت كتجربة ومن ثم سلطة